الفصل الخامس

ـ نَحْـوَ حَـربٍ أهليـة ـ

ليس من السهل تحديد معنى الحرب الأهلية. وأغلب الناس، بخاصة إذا كانوا يعيشونَها يترددون في الاعتراف بوجودها مثلما يفعلون إذا كان هناك هبوط اقتصادي ـ أو ركود اقتصادي كما يسمونه اليوم ـ؛ فيستعينون بتعْبير مُلطّف لكي يحجُبُوا به الحقيقة البغيضة. وهذا ما استُعْمِلَ بالنسبة للشروط المعيشيّة في شِبْه القارة الهندية ـ الباكستانية في الفترة ما بين ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨؛ لذا، إذا كانت المذابح، غير العسكرية، والاضطرابات التي نتج عنها مَقْتَلُ حوالي نَصْف مليون شخص وهجرة حوالي أربعة عشر مليونا، لا يمكن تسميتها بالحرب الأهلية فمن الصعب إذن معرفة «ماهيّتها» . والحقيقة أن الجِنس البشري لم يشهد غالباً حرباً أهليّةً بحجمها الكبير. والسيد غاندي البعيد النظر اعترف بها بصدقٍ بعد أيام من ابْتدائها وأعطاها التسمية المناسبة: «لَسْنا بَعْدُ في خِضَمِّ حرب أهلية ... ولكنّنا نقترب منها» قال ذلك في أيلول ـ سبتمبر ـ عام ١٩٤٦.

ولقد ولدت دولة باكستان المستقلّة ذات السيادة في خضم تلك المذابح والاضطرابات ـ بين الهندوس والمسلمين ـ؛ وكانت أولى تجاربها الوطنية؛ ولا يمكن فهمُ مشاكلها وسياسات حكوماتها ما لَمْ نستدعى وقائع ولادتها. وسنبحث ذلك إذن بدقّةٍ في الباقي من الجزء الثاني. ولقد تابعنا أسباب قيامها ـ الأسباب العملية البعيدة ـ في الفصل الرابع أمّا في هذا الفصْل فسنُقدِّم موجَزَ ملاحظات عن الأجواء التي أحاطت بالأحداث التي سبقت بدْءَ النزاع.

وكما أكَّدْنا في الجزء الأوّل من الكتاب، الفروق التاريخيّة والدينيّة والثقافية والاجتماعية والقانونية تظهر في أشياء الحياة اليومية كالأكل واللباس والعبادة والزواج والنظافة الشخصية والميراث ومراسم الموتى. وهي فروق كبيرة.. أكْبر من الفروق بين أغلبية المجموعات البشرية الأخرى التي تعيش متجاورة على سطح هذه البسيطة؛ ومع ذلك وفي عام ١٩١٦م عندما تبيّن أن نهاية الحكم البريطاني ليست فقط مُحْتمَلةً بلْ قاب قوسين أو أدنى، اعتبر أكثر الزعماء «المتغرِّبين» الهندوس أن وراثتهم للسلطة البريطانية أمْرٌ مفروغ منه وعلى الأقليّة المسلمة أن تقبل، هذا الواقع، وستحْسُم صناديق الاقتراع هذا

الأمر ـ بأغلبيّتهم العدديّة ـ لقد تربُّوا على التقاليد السياسية البريطانية وحفظوا لها الاحترام المُخلِص؛ وبالإضافة لأكثريّتهم العددية بالنسبة للمسلمين، كانوا أعلى في التعليم والغِنَى؛ لذا بدا لهم أنّ حقَّهم في تَسَلُّم السلطة من البريطانيين أمر بدهي ولذلك عارضوا بقُوّةٍ أيّ اقتراح بتقْسيم شِبْه القارّة عندما بدأت إشاعات حول هذا الموضوع، داعين عن اقتناع، إلى ما يمكن تَسْمِيتها بنظريّة الشعب الواحد أو نظريّة الموروث الواحد. ولقد شعر الرسميّون والسياسيون البريطانيون باسْتعداد منطقيّ لقبول تلك النظرية سيّما وأن أسلافهم هم الذين أعْطوا الهند وحْدَتها الإدارية القائمة ونظامها البرلمانيّ ... مع اعترافهم بأن اعتراضات المسلمين لها وزن.

إلا أن عدداً متزايداً من المسلمين أعلنوا اعتراضهم الشديد للأسباب التي شَرَحْتُها في الفصل السابق؛ ومع ذلك، ورغم مقررات لاهور في آذار ـ مارس ـ ١٩٤٠ كان من شبة المؤكد أن بعض المسلمين لم يكونوا على قناعة باطنيّة أن التقسيم أو نظرية قِسْمَةِ الإرث هُوَ الحلّ الصحيح. وربّما فكّروا أنه يمكن التوصل إلى حَلٍّ وسط؛ وممّا لاشك فيه أنه كان من الممكن ترتيب ذلك في اتحاد فدرالي فضفاض بين الناس المَنْطِقيِّين للتخفيف من الأذى الذي يصيب المسلمين ويمنع الحاجة للانقسام الكامل. ولو سعى بعضُ الهنادكة بعزمٍ أكيد نحو المصالحة والاتفاق أثناء عام ١٩٤٦، لرُبَّما كان من الممكن لهذا السعي أن يُثْمِرَ. ولكن لم تُبْذل مثلُ هذه المجهودات. وظلّ إلحاحُ الهندوس على نظرية الشعب الواحد بدون تعديل، يابساً صلباً.

وإذا التفَتْنا للماضي .. ربّما نُحِسُّ بالدّهشة: كيف أن الهندوس أو مُمَثِّليهم من سياسيّي حزب المؤتمر كانوا متأكّدين ـ ربما ليس كحقٍّهم بل كَقُدرتهم ـ من حكم شبه القارة وهي منطقة مساحتها كمساحة القارة الأوروبية باسْتثناء روسيا، وفيها العدد السكاني الضخم لمجموعات بشرية متنوّعة. ولقد مَرّ حوالي ألف عام على حكم الهندوس للهند وفي ثُلُثي تلك المدة ـ أي أكثر من ٦٥٠ عاماً ـ كان الهندوس تحت حكم المسلمين وليس تحت حكم البريطانيين. وكما أكّدنا في الفصل الأوّل كان تأثير المسلمين على أمور شِبْه القارة الهندية في مجال الدين وشكْلِ الحكومة والهندسة المعماريّة والوراثة أكبر بكثير من تأثير البريطانيين. وعدد المسلمين الآن هو مئة مليون وهو لاشك كبير[1]؛ وخلال ربع القرن

(١) تقديرات عام ١٩٤٦، وفي إحصاء عام ١٩٤٢ كان العدد ٩٢ مليوناً من المسلمين.

الأخير، ومنذ انهار حماس الهياج لِمُؤَيّدي الخلافة بقيت العلاقات بين المسلمين والهندوس متوتّرة حتّى أن (أمْبيدْكار) زعيم المنْبوذين ذَكَرَ في كتاب أصْدَرَهُ عام ١٩٤٦ أن الفترة ما بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠ كانت في الواقع فترة حرب أهليّةٍ تخلّلتها مدد قصيرة من السلم المُسلّح».

طبعا كانت الاضطرابات تافهة مقارنة بما حدث عام ١٩٤٧. مع ذلك، «إذا نظرنا للفترة ما بين شباط ـ فبراير ـ ١٩٢٩ ونيسان ـ إبريل ـ ١٩٣٨ نرى أن الحرب الدموية استمرت قائمة بين الهندوس والمسلمين، وفي بومباي فقط لمدة ٢١٠ أيام قُتِل خلالها ٥٥٠ شخصاً وجرح (٤٥٠٠) أربعة آلاف وخمسمئة».

وكان لهذه الأحداث وزن ثقيل. وبدا أن هناك حاجةً لنقاش مَعْقُول إذا أريد قُبول فكرة قُدرة الهندوس على حُكْم شبه القارة عن طريق صناديق الاقتراع فقط. إلا أن أي تلْميح بأنه قد يكون من الحكمة قبول طلبات المسلمين بحَلٍّ وسط، أو أنّ الاعتراف بإمكانية قبول أمرٍ ما مثل باكستان من أجل السلام قد يفتح باباً للخروج من التعقيدات الحاضرة أقول أي من هذه التلميحات كان يصطدم دائماً بمعارضةٍ صلبةٍ ساخطة، فبالنسبة للهندوس لم تكن هذه التلميحات غير مقبولة فقط فكريًّا، بل هي شِرّيرة!

وهذه المقاومة الكليّة، وهذا التأكيد المعنوي من ناحية الهندوس أنهم من خلال حزب المؤتمر، (وكان المسلمون يشكلون ٣٪ فقط من أعضائه)، يجب أن يكونوا الحُكّامَ الفعليّين من مَضيقِ خيبر حتى (تْشِيتَاغونغْ). كان موقفهم هذا هو الواقع البارز في الحياة العامّة للهند عام ١٩٤٦؛ وعلى صَخْرَتِهِ انْهارتْ كلّ المحاولات لتحاشي الأحداث الفظيعة التي قامت بعد ذلك. ومن الخطأ أن يُعْزى السبب في ذلك ببساطة إلى العجرفة التجريديّة لِفَرْدٍ مُعَيَّنٍ مثل السيد (نِهْرو) أو للميول الديكتاتورية التي عَمَّتْ العالم في السنوات العشرين الأخيرة، أو حتى للارتياح الطبيعي للشخص العادي لدى التفكير بِتَزَعُّم الآخرين؛ فالأسبابُ أعمقُ من ذلك. ولقد كان هناك رجال طيّبون متواضعون بين الذين شعروا بعدم قُدرتهم ـ عاطفيًّا ـ على تحمّل مُجرّد فكرة باكستان. رجال يُسَرُّ الإنسان بلقائهم. فبالنسبة لهؤلاء كان هذا الأمر لا معنى له ولا أساس ماديًّا يقوم عليه وأنّه خطيئة تُرْتَكَبُ ضد.. النور وإهانة للحِسّ القومي، ليس أكثر من نتيجةٍ جانبيّةٍ يائسة لمصلحة السياسة الأمبرْيالية البريطانية في طريقَتِها «فَرِّقْ تَسُدْ». وكل هذه الأفكار السيّئة... كالحاجة لتقسيم شبه القارّة ... ستختفي عند الاستقلال.

والتفسيرات الممكنة لهذا الشعور القومي المُتَطَرِّف تستحقّ منا لحظةً من التفكير. ابتداءً رُبّما كان العرق هو أحد العوامل: الرجل الأسمر مقابل الأبيضَ. لقد بُذِلَتْ الجهود في سائر أنحاء آسيا للتخلّصِ من الاستعمار الأوروبيّ في الثلاثينات والأربعينات، وفي أفريقيا خلال الخمسينات والستينات. ويمكن المجادلة إذن بأن الاتّجاه الانفصالي في الهند، مثل الدعوة لباكستان، قد يُضْعِفُ جبهة مقاومة الاستعمار. وكان لهذه الفكرة بعض القيمة حتّى أواخر الحرب العالمية الثانية. ولكنْ الآن وبعد أن تأكّدَ على الأرجح رحيلُ البريطانيين عن شبه القارّة، أخذت الفكرة في الذبول والزوال.

ربّما كانت العلمانيّة أحد العوامل. فلقد قالت الرابطة الإسلامية إنها تريد باكستان مكاناً يمكن للإيمان الإسلاميّ فيه أن يَزْدَهِر (ولاشكّ أن بعض المسلمين فكّروا في باكستان للحصول على وظائف أفضل دون منافسةٍ هندوسيّة). واعترض الهندوس المتغرِّبون العلمانيّون على الطابع الديني في مشروع باكستان، وهذا الأمر، بلاشك، يُفَسِّرُ جزئيًّا موقف (نِهرو)؛ ولكن هل هو السبب الوحيد في موقفه؟ فالمعارضة كانت على كلّ حال ذِهْنيّة فكريّة تهُمّ القِلّة من «الأكاديميّين» ، وكان مِنَ المتوقّع وَضْعُ صيغةٍ معتدلةٍ لهذا الأمر، والغالبيّة الغالبة من الهندوس ليسوا علمانيين على كلّ حال بل هم متديّنون بعُمْق. لماذا إذنْ أثار مشروع باكستان هذا الاستنكار العاطفي الشديد لدى مجموعة صغيرة ـ ولو أنّها متنفِّذة ـ من القِلّة الهندوسية المُتغرِّبة التي لا يَهُمّها كثيراً موضوع الدين ... أي دين.

ربّما وَجَبَ علينا النظر فيما إذا كان موقف حزب المؤتمر العلماني ناتجاً عن تأثرهم، دون وَعْي، بتوجّهاتهم الدينيّة المُترسِّبة في باطِنِهم بِسَبب تربيتهم الهندوسية. فقبول قيام باكستان كان يعني بالنسبة للهندوس، أن أجزاء قد اقْتُطِعَتْ من جَسَدِ (بْهَارَاتْ مَاتَا) ... الأُمّ المقدسة .. الهند .. ومن العسير على مَن نشأ في حُضْنِ الاحتفالات والتقاليد الدينية في عائلةٍ هندوسيّة أنْ لا يشعُرَ بالكرب مهما كان علمانياً؛ وفي كتاب (راجنْدْرا بْرَاسَادْ) زميل السيد (نِهْرو) ورئيس جمهورية الهند بعد ذلك، والذي أعاد إصدارَه عام ١٩٤٦ مَقْطَعٌ يُناقِشُ بمهارةٍ موضوع باكستان، وثيق الصلة بهذه النظريّة، يقول:

«على كُلِّ هندوسيّ يُؤدّي شعائر عبادته أن يُردّد (سْلُوْكَا) في (السَنْكَالْبَا) حيث يتصوّر فيها البلد كوحْدة ويتخيّل مياهَ أنهار (السِنْدْهُو)[1] ـ الأندوس ـ و(الغانْجاو) و(الكافيري)

(١) نهر (الأندوس) هو الآن كُلِيًّا في باكستان ما عدا منابعه العالية في جبال (لاداك) في (التيبت).

ممتزجةً معاً في ماء القدْر الصغير أمامه. واستمر هذا المنوال ليس فقط أثناء حكم الهندوس بل أثناء حكم الأباطرة المسلمين في (دلهي) وهو مستمّر حتى اليوم حيث ينتشر الحكم البريطاني في كُلّ شبه القارّة. ولا يمكننا أن نُنْكِرَ أن الهندوس، مهما كان الحكّام ومهما كانت التقسيمات السياسية الإدارية للبلد، لم يُفَكِّرُوا قطّ في الهند كبلدٍ أصغر أو أقلّ ممّا هي الهند الآن» .

ربّما كان في هذا التفكير تفسيرٌ مناسب لما ذكرناه سابقاً عن مُعارضة الهندوس على كل حال، في ربيع عام ١٩٤٦ عندما جاءت اللجنة الوزارية البريطانية لِبَحْثِ موضوع انتقال السلطة؛ وكان في المقاومة لمشروع التقسيم من علمانيي حزب المؤتمر ومن المتديّنين التقليديين الهندوس عامل التعصّب الدينيّ، لذا كان المسرح مُهَيّأً لقيام المآسي.

وفي شتاء ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ كان في ذِهْنِ البعض اعتبارات عسكريّة بالإضافة للاعتبارات السياسيّة. فالنسبة للمراقب المحايد بَدَتْ الإمبراطورية التي كان يحكمها البريطانيون في جنوب آسيا أمْراً... تَخَطَّاهُ الزمن. وسَهَّلَ الانسحاب المرتقب للحكام الأجانب ضعفُ الدولة الصغيرة البعيدة بعد خروجها مُنْهكةً من الصراع في الحرب العالمية الثانية. وكان الحكم البريطانيّ في الظاهر قويًّا خلال الأشهر القليلة الأولى بعد انتصار الحلفاء إلاّ أن الواقع كان غير ذلك.

شبه قارّة مساحتها مليون ونصف مليون ميل مربع وسكانها ـ آنذاك ـ ٤١٢ مليوناً بعضهم يَعْتَزّون بماضيهم الإمبراطوري، تبقى تحت حُكْم جزيرةٍ أوروبيّةٍ أصغر منها بسبعة عشر ضعفاً... على بُعْدِ خمسة آلاف ميل وسكانها ٤٩ مليوناً فقط..؛ كان الأمر مُسْتَهْجَناً. لقد اعتمد هذا الحكم على مرواغةٍ تاريخية انتهى دورها: امتلاك الجزيرة البريطانية لقوّةٍ اقتصادية عالمية جَعَلها تسيطر على دولٍ أخرى بِمُمارسة قوّتها البحرية. أمّا مواردُها فلقد أصبح من الواضح الآن أنّها تَحَطَّمت لدرجة لا يمكن بعدها إصلاح، بانتهاء الحرب العالمية الثانية وخوض حربين عالميّتين في جيل واحد. ولايمكن إبقاء وصيانة القوّة البحريّة بدون موارد على أيّة حال، سيّما وقد بدأت تقنيّة القوة الجوّية تنْمو منافسة، مِمّا جعل من الواضح أن الجزر البريطانية الكثيفة السكان التي كان يحميها الحاجز المائي من أكثر بقاع الأرض خطورة.

والمراقبون، في بلاد عدّة، رأوا المسرح الشنيع الاضطراب في الشتاء المرْعب الأوّل

بعد العراك المدمّر للحرب، وفكّروا في التغيير الكبير الظاهر في وقائع القوّة المسلحة ، لابدّ أنّهم رجعوا بذاكرتهم ـ ولو بصعوبة ـ إلى انحلال إمبراطوريات أخرى في نفس هذا القرن العشرين: إمبراطورية عائلة (رومانوف) في روسيا، وإمبراطورية عائلة (هابْسْبُورْغ) في أوروبا الوسطى، وإمبراطورية (بني عثمان) وربّما تذكّروا بخاصّة إمبراطورية (المانشُوسْ) في الصين، وربّما تساءلوا، مثلما تساءل، بالتأكيد، الرسميون البريطانيون في (هوايْتْ هُولْ) و(دِلْهي)، وكما تساءل مُؤلِّف هذا الكتاب في حينه عندما كان رئيس تحرير صحيفة في (كلكوتّا) عن ماهيّة الأمور الجديدة التي قد تبرز بعد فترةٍ من الفوضى على النمط الصيني دامت عقْدين[1] من الزمان تقريباً؛ وما هو السبب المقَدَّم الذي قد يؤدّي قريباً إلى وضْعٍ يعمّ كل جنوب آسيا نتيجة انهيار النظام الاستعماري البريطاني؟

لم تَدُمْ الفوضى طويلاً جدًّا، كما علمنا، فقد كانت هناك حربٌ أهلية ضخمة مخيفة ولكنْ قصيرة ـ إذا قِيسَتْ بالمعْيار الصيني .، انقسام ثم عودة للحالة الطبيعية. وليس هناك أدْنى شكٍ، عندما نلتفت الآن من موقفنا الحالي المناسب إلى الوراء، إن الأمرَ الأهم الذي منع الكارثة ـ وكان هذا العامل هَشًّا في حينه ولكنّه بقي مع ذلك متماسكاً ـ هو القوات المسلحة للهند التي لم تنقسم. لقد بَقِيت وحدها القوة الوحيدة المعتمد عليها في الأسابيع الحرجة بعد انسحاب لبريطانيين، وكانت الوحيدة التي احتفظت بما تبقّى من مِزَقِ القانون والنظام فوق مساحات واسعة من شمال شبْه القارّة.

وبِنَظَرِ المؤلف لم يَحْظَ هذا العامل في أحداث ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨ بالبروز المناسب؛ والكتب التي أُلِّفت عن تأريخ تقسيم الهند تميل إلى الالتفاف حول هذا الموضوع مركّزةً في الغالب على السياسة. ومع ذلك فهو عاملٌ أساسيّ؛ ماذا كان سيحصل لو أن القوات المسلحة الوطنية أصابها الانشقاق؟ وما علينا إلا التمعُّن بأحداث الكونغو في صيف عام ١٩٦٠ لنَأْخُذَ فكرةً عن الجواب المحتمل في وضْع هَشّ. وهذه النقطة بالذات لها من الأهميّة ما يَسْتدْعي أن نفْرِدَ لها فصلاً كاملاً للتفْصيل في الأسباب.

---

(١) الفترة ما بين قيام (ثورة البُوكْسِز) حتى إقامة النظام الشيوعي في الصين كانت خمسين عاماً.